الفاعِـل

(ص) : الفاعل ونائبه .

الفاعل المفرّغ له عامِلٌ على جهة وقوعه منه، أوقيامه به .

(ش) : لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل– انحصرت العمد في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه [١] وهذا هو النوع الثاني .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه [٢] ، أوقيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو : قام زيد ، وما ضمّن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة ، والأمثلة [٣] ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفرغ يخرج نحو : « وأسَرُّوا النّجْوَى الّذِينَ ظَلَمُوا[٤] » . وقولنا [٥] : على جهة وقوعه منه، كضَرَب زيد، وقيامه به، كمات زيدٌ .

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: [٦] رافعه الإسناد . وقوم : شَبَهُهُ للمبتدأ . وخَلَفٌ: معنى الفاعليّة . وقوم : إحداثُهُ الفِعْلَ . والكسائي : كونه داخلا في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور : يجب تأخيره ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر [٧] ، أو فعل المؤنثة[٨] ، أو الجماعة المؤكد .

---

(١) أ : « وما ينشأ عنه» . (٢) كلمة : « منه » سقطت من أ .

(٣) المراد بها : أمثله المبالغة . (٤) الأنبياء ٣ . (٥) أ : « وقولي » .

(٦) هو هشام بن معاوية الضرير سبقت ترجمته ١ : ١٢٤

(٧) ط : « أو فاعل المصدر » .

(٨) ا : ط : «الاثنين»، تحريف.

ويقدّر في نحو: « ثم بَدَا لَهُمْ [١] » مُنَاسِبٌ [٢]

وقد يجر بـ « مِنْ » أو الباء الزائدة ، وثعلب [٣] : في كفى . قال ابن الزّبير : إن كانت بمعنى : حسب .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : في رافع الفاعل أقوال :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمّن معناه ، كما فهم من الحدّ ، لأنه طالب له .

الثاني : أن رَافِعَهُ الإسناد أي : النِّسبة ، فيكون العامل معنويّاً ، وعليه هشام . ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جعل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح ، وهو هنا موجود .

الثالث : شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر .

ورُدّ بأن الشبه معنويّ ، والمعاني [٤] لم يستقرّ لها عمل في الأسماء .

الرابع : كونه فاعلاً في المعنى . وعليه خَلَفٌ [٥] ، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله: مات زيد ، وما قام عمرو .

الخامس [٦] : ذهب قوم من الكوفيين : إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . ونقل عن خَلَف : أنّ العامل فيه معنى الفاعلية .

الثانية : الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

---

(١) يوسف ٣٥ .
(٢) ط : « منا » بإسقاط السين والباء ، تحريف .
(٣) ا = وثعلب = تحريف.
(٤) كلمة : « والمعاني » سقطت من أ .
(٥) انظر ١ : ٨٥
(٦) من قوله : « الخامس » إلى قوله : « معنى الفاعليّة » .
سقط من أ ، ومكانه بياض مشار إليه بـ (ظ) .

وجوّز الكوفية [١] تقديمه نحو : زيد قام مستدلين بنحو قوله :

٦٢٧ - • ما لِلْجِمَال مَشْيُهَا وَئِيداً [٢] •

أي وئيداً [٣] مَشْيُهَا. وتأوّله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخبر الناصب : «وئيداً» أي : ظهر أو ثبت . وثمرة الخلاف تظهر في نحو : الزيدان ، أو الزيدون قام .

الثالثة : الصحيح أيضاً [٤] . وعليه [١٦٠] البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه . وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثرّه [٥] بعامل متلوّه ، وكالمضاف إليه ، فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في [٦] الامتزاج بمتلوّه [٧] ، ولزوم تأخيره [٨] . والخبر مباين [٩] للثلاثة . وهو معتمد الفائدة ، لا معتمد البيان . وبأنّ من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وذهب الكسائي : إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر . ورجّحه السهيليّ وابن مضاء [١٠] .

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف :

أحدها : مع رافعه تبعاً له : كقولك : زيداً لمن قال : مَنْ أكرم ؟ والتقدير : أكرم زيداً [١١] ، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه نحو : «أوْ إطْعَامٌ في يوم ذي مَسْغَبَة يَتِيماً [١٢]».

ثالثها : فاعل فعل اثنين [١٣] المؤنث ، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو : «لَتُبْلَوُنّ» [١٤]

---

(١) أ ، ب : « الكوفيون » .

(٢) الرجّاء . وعجزه :

• أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدَا •

من شواهد : المغني ٢ : ١٤٥ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠١ ، والأشموني ٢ : ٤٦ .

(٣) « أي وئيد » سقط من ب .

(٤) ط فقط : سقطت كلمة : « أيضاً » .

(٥) أ ، ط : « تأثيره » .

(٦) أ : « من » مكان : « في » .

(٧) أ : « متلوه » بإسقاط باء الجرّ ، تحريف .

(٨) أ : « تأخره » .

(٩) أ ، ب : « مبايناً » .

(١٠) أ ، ب : « ابن قضى » تحريف . وفي ط : « ابن مضا » بدون همزة

(١١) ط : « زيد » بالرفع ، تحريف .

(١٢) البلد ١٤ ، ١٥ .

(١٣) ا ، ب : «فعل اثنين» تحريف.

(١٤) آل عمران ١٨٦ .

« فَإِمَّا تَرَيِنَّ [١] » ، فانّ ضمير المخاطبة والجمع حُذف لالتقاءالساكنين .

فإن قلت : قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه [٢] المواضع المذكورة ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ [٣] » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ [٤] » فالجواب أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في [٥] الآية لدلالة : « بدا » ، والشّارب في الحديث لدلالة : « يشرب » . ويقاس بذلك ما أشبهه .

الرابعة : قد يجر الفاعل « مِنْ » الزائدة نحو : « مَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ [٦] » أي : ذِكْرٌ [٧] ، أو الباء الزائدة نحو « وكَفَى بالله [٨] » . والمحلّ في الصورتين رفع ، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ . وغلبت زيادة الباء في [٩] فاعل كفى نحو : « وكَفَى بِاللهِ وَلِيّاً ، وكَفَى بِاللهِ نَصِيراً [١٠] »

[تجرّد عامله]

(ص) : ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وقيل : هو خبر مقدم . وقيل : الثاني : بدل [١١] .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى الفاعل [١٢] الظاهر ، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات [١٣] . ومن العرب مَنْ يلحقه الألف ، والواو ، والنون على أنها حروف دوالّ [١٤] كتاء التأنيث ،لاضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : أكلوني البراغيث . ومنها قوله :

---

(١) مريم ٢٦ . (٢) أ ، ب : « هذه » ساقطة .
(٣) يوسف ٣٥ . (٤) انظر البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ .
(٥) في أ : « المبتدأ » تحريف ، وفي ط : « البدء » .
(٦) الأنبياء ٢ . وفي ط « وما يأتيهم » . تحريف .
(٧) « أي ذكر » سقطت من ب . (٨) النساء ٦ .
(٩) « في » سقطت من ط .تحريف (١٠) النساء ٤٥ .
(١١) أ : « بقل » مكان : « بدل » ، تحريف .
(١٢) ب : « إذا أسند إليه الفعل إلى الفاعل » بزيادة : « إليه » ، تحريف .
(١٣) في النسخ الثلاث : « وقام الهندات » ، تحريف .
(١٤) ط : « وأل » مكان : « دوالّ » ، تحريف .

٦٢٨ – • وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ[1] •

وقوله :

٦٢٩ – يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أهلي ، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ [2]

وقوله :

٦٣٠ – نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحائِب [3]

وقوله :

٦٣١ – • بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ [4] •

ومن النحويين من جعلها ضمائر . ثم اختلفوا : فقيل : ما بعدها بدلٌ منها . وقيل : مبتدأ . والجملة السابقة خبر . والصحيح الأول ، لنقل الأئمة أنها لغة ، وعُزِيت لطيّء وأزد شنوءة . وكان ابن مالك يسميها لغة « يتعاقبون فيكم مَلائِكةٌ » وهو مردود ، كما بينتُه في (أصول النحو) وغيره [5] .

• • •

(١) لابن قيس الرُّقيّات ديوانه ١٩٦ وصدره :

• تولّى قتال المارقين بنفسه •

انظر ابن عقيل ١ : ١٦١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٩٠ والأشموني ٢ : ٤٧ .

(٢) نسبه في التصريح ١ : ٢٧٦ لأميّة . ونسب في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٨٣ إلى أحيحة ابن الجلاح .

والبيت من شواهد أوضح المسالك رقم ٢٠٧ . وفي ط : « في شراء » تحريف .

(٣) في الدرر ١ : ١٤٢ يذكر أنه لم يعثر على قائله . وفي حاشية ياسين ١ : ٢٧٦ أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب «يتيمة الدهر » .

(٤) للفرزدق . وصدره :

• ولكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ •

انظر ديوان الفرزدق ٥٠ ، وسيبويه ١ : ٢٣٦ . والخزانة ٢ : ٣٨٦ ، ٣ : ٢٩٣ ، ٣٣٤ ، ٤ : ٥٥٤ . وابن يعيش ٧ : ٧ .

وفي ب : « يجوزان » مكان : « بحوران » ، تحريف .

(٥) عبارة : « كما بينته في أصول النحو وغيره » سقطت من أ ، ب .

[حذف عامله]

(ص) : ويحذف لقرينة[١] كأن يجاب[٢] به نفي، أو استفهام. ولا يقاس: « لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ » .

وقيل : يجوز إن أمن ، وجوّز قوم : زيد عمراً ، أي « ليضرب » لدليل .

(ش): يجوز[٣] حذف عامل الفاعل لقرينة كأن[٤] يجاب به نفي أو استفهام، كـ« زيدٌ » في جواب ما قام أحد ، أو مَنْ قام ؟

ومما حذف فيه لعدم اللّبس قوله تعالى : « يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوّ والآصال ، رِجَالٌ[٥] » ، على قراءة بناء يُسَبَّحُ للمفعول ، إذْ التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه . ومثله قول الشاعر :

٦٣٢ – • لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ[٦] •

أي يبكيه[٧] ضارع .

واختلف في القياس على ذلك . فمنعه الجمهور . وجوّزه الجَرْمي . وابن جِنّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه . فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى : يعظ[٨] رجال لم يجز لصلاحية[٩] إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ[١٠] ، فإنه يجوز لعدم اللّبس .

وأجاز بعض النحويين : زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً ، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل ، ولم يلبس . ومنع ذلك سيبويه ، وإن لم يلبس ، لأن إضمار فعل

---

(١) ط : « بقرينة » بالباء ، تحريف .
(٢) ط فقط : « كجواب » مكان : « أن يجاب به » .
(٣) ط : « الجوار » بالراء مكان : « يجوز » ، تحريف .
(٤) ط : « كان » تحريف .
(٥) النور ٣٦ ، ٣٧ .
(٦) لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . وعجزه :
• ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطّوائِحُ •
وهذه النسبة لصاحب الدرر ١ : ١٤٢ ، ونسبه العيني وسيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ إلى الحا ث بن نهيك . وانظر الإيضاح ٧٤ ، والأشموني والعيني ٢ : ٤٩ .
(٧) ط فقط : « يبكيك » .
(٨) ط : « لفظ » باللام . والفاء تحريف .
(٩) أ : « لعدم صلاحية » تحريف لا يتفق مع الأسلوب . وصوابه من ب ، ط .
(١٠) أ ، ب : « زيد » مكان : « يزيد » .

الغائب هو على طريق التّبليغ . وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر ، لأن المعنى : قل له : ليضرب ، فكثُر الإضمار [١٦١] ، فرفض [١] .

• • •

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص) : مسألة : الأصل أن يلي فِعْلَهُ . وقد يفصل بمفعول ، لا إن ألبس خلافاً لابن [٢] الحاجّ في مقدّر الإعراب . أو كان ضميراً غير محصور . ويجب إن كان المفعولُ ضميراً . ويؤخر ما حصر منهما [٣] بإنّما ، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً . وللفرّاء ، وابن الأنباري في حصر الفاعل . وحكم المتصل بضمير مرّ .

(ش) : الأصل أن يلي الفاعل[٤] الفعل ، لأنه منزّل منه منزلة الجزء .

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمراً زيد .

ويجب البقاء[٥] على الأصل إذا حصل لَبْس كأن[٦] يخفى الإعراب ،ولا قرينة نحو : ضرب موسى عيسى ، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن [٧] الفاعل من المفعول . وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجزُوُلي والمتأخرون . ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده[٨] على « المقرّب » : بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ،وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس ، ثم لا يقال بامتناعها [٩] كتصغير عُمَر ، وعَمْرو ، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما ،

---

(١) كلمة : « فرفض » سقطت من ط .
(٢) أ : « لأن » مكان : « لابن » ، تحريف .
وابن الحاج سبقت ترجمته ٢ : ١٨ .
(٣) ط : « منها » مكان : « منهما »، تحريف .
(٤) ط : « الفاعل » . تحريف .
(٥) أ : « البغاء » مكان : « البقاء » ، تحريف .
(٦) ط : « كان » تحريف .
(٧) أ : « نتبين » مكان : « تعيّن » تحريف .
(٨) ب : « هذه » مكان : « نقده » ، تحريف .
(٩) عبارة : « ثم لا يقال بامتناعها » سقطت من أ .

مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به ، لما لهم في ذلك من غرض ، فلا يبعد لذلك جواز ضرب : موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه. انتهى .

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وِفاقاً نحو : أكل الكمّثرى موسى ، وأضنت سُعْدَى الحمّى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى .

ويجب البقاء[1] على الأصل أيضاً : إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو : ضربت زيداً ، وأكرمتك ، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

ويجب الخروج عن الأصل : إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو : ضربني زيد .

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس . وكذا بإلاّ على الاصحّ إجراء لها مجرى « إنما » نحو : إنما [2] ضرب عمراً زيد ، أي لا ضارب له غيره . وقد يكون لزيد مضروب آخر . وإنما ضرب زيد عمراً ، أي لا مضروب له غيره ، وقد يكون لعمرو ضارب آخر . وكذا ، إنما ضرب زيداً أنا . وإنما ضربت زيداً أو إياك . وما ضرب عمراً إلاّ زيد . وما ضرب زيد إلاّ عمراً . وما ضرب زيد إلاّ أنا . وما ضربت إلا زيداً ، أو إلاّ [3] إيّاك .

وأجاز الكسائيّ : تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه ، بخلاف إنما . ومنه قوله :

٦٣٣ — • فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بي كَلاَمُهُا [4] •

---

(١) أ : « البناء » بالنون ، تحريف .

(٢) من قوله : « إنما ضرب عمراً زيد » إلى قوله : « وإنما ضرب زيد عمراً » سقط من أ .

(٣) أ « وإلاّ » بواو العطف .

(٤) في الدرر ١ : ١٤٣ منسوب إلى مجنون بني عامر ..
وصدره :

• تزوّدت من ليلى بتكليم ساعة •

وهذا الشاهد وجدته في ديوان ذي الرمّة ص ٧١٤ من قصيدة أولها :

مَرَرْنا على دارٍ لميّـــة مـــرّة وجاراتها قـد كاد يعفو مقامها =

وقوله :

٦٣٤ – • ولـما أبى إلاّ جِماحا فُؤادُه [١] •

وقوله :

٦٣٥ – • فلم يَدْرِ إلاّ الله ما هَيَّجَتْ لَنَـا [٢] •

وقوله :

٦٣٦ – • ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذي كَـرَم [٣] •

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو ، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير [٤] من وجه، وهو النيّة ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور ، وقدّم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه [٥] .

= غير أن صدره في الديوان مختلف عنه في الدرر ، فقد جاء في الديوان كما يلي :

« تداويت من ميٍّ بتكليمة لها »

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٧ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ . والأشموني ٢ : ٥٧ .

(١) لدعبل الخزاعي . وعجزه :

• وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولا أهْلِ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ٥٧ .

(٢) في الدرر ١ : ١٤٣ يقول : « إنه لم يعثر على قائله » .

وقد عثرت على قائله، وهو ذو الرّمة ديوانه ٧١٤ . وعجزه :

• عَشِيَّةَ أنـاء الدّيار وَشَامُها •

(ووشامها) روى بكسر الواو وهو جمع وشيمة. وهي كلام الشر. وبفتحها على أنه جمع : شامة. وهي العلامة .

انظر حاشية الخضري ١ : ١٦٦ . وفي الديوان : « أهلة » مكان : « عشية » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٢٣ ، وابن عقيل ١ : ١٦٦ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

« وما جفا قطُّ إلاّ جُبَّأ بَطَلاَ »

من شواهد : الأشموني ٢ : ٥٧ .

(٤) ب : « تأخر » مكان : « تأخير » .

(٥) أ : « وجد » مكان : « بوجه » . تحريف .